C

C 89/26
November 1989

المؤتمر العام

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة الخامسة والعشرون
روما، ١١ - ١٩٨٩/١١/٣٠

عودة المكتب الاقليمي للشرق الأدنى الى الاقليم

أولا - معلومات أساسية

١-١ أصدر المؤتمر العام للمنظمة فى دورته العشرين التى عقدت فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٧٩، القرار رقم ٧٩/٢٠ (المرفق ألف) بشأن المكتب الاقليمى للشرق الأدنى الذى قرر فيه، ضمن أمور أخرى، اقفال مقر المكتب الاقليمى للشرق الأدنى فى القاهرة منذئذ والى أن يقرر المؤتمر خلاف ذلك.

١-٢ وقد أقفل المكتب الاقليمى فى القاهرة فعلا فى ١٩٨٠/٥/٣١. ومنذ ذلك الحين اضطلعت الوحدات الفنية فى المقر الرئيسى بمهمة تنفيذ برنامج المنظمة فى اقليم الشرق الأدنى تحت اشراف الممثل الاقليمى للشرق الأدنى.

١-٣ وفى مناسبات عديدة، ولاسيما خلال مؤتمرات المنظمة الاقليمية المتتالية لاقليم الشرق الأدنى التى عقدت منذ اقفال المكتب فى القاهرة، فى عام ١٩٧٩، أعربت الدول الأعضاء فى الاقليم عن رأى مفاده أن نوعية تنفيذ البرنامج سوف تتحسن بصورة ملحوظة فيما لو عمل المكتب الاقليمى من داخل الاقليم. وأكدت الدول الأعضاء فى الاقليم هذه النقطة، بصورة أقوى، أثناء المؤتمر الاقليمى التاسع عشر للشرق الأدنى الذى عقد فى مسقط، سلطنة عمان، فى مارس/ آذار ١٩٨٨، حيث أعرب هذا المؤتمر عن "رغبته فى أن يعود المكتب الاقليمى للشرق الأدنى الى الاقليم"، وطلب الى المدير العام ادراج هذا الموضوع فى جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين المقبلة للمؤتمر العام للمنظمة المقرر عقدها فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٩[1].

---

(١) NERC/88/REP. para.40.

١-٤ ولدى تنفيذ هذا الطلب، رأى المدير العام أن مناقشة هذا الموضوع بصورة أولية في المجلس أثناء دورته الرابعة والتسعين في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٨٨ ستمكن المجلس من اصدار التوجيهات التي يراها ملائمة من أجل وضع اقتراح كامل يدرسه المجلس ثم يقدم الى المؤتمر في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٩ .

١-٥ وبناء على ذلك، درس المجلس، في دورته الرابعة والتسعين، الوثيقة CL 94/7 المعنونة "دراسة اقتراح يتعلق بالمكتب الاقليمي للشرق الأدنى".

١-٦ وأعرب المجلس عن "تأييده التام لرغبة الدول الأعضاء في اقليم الشرق الأدنى في اعادة المكتب الى الاقليم. وأقر بأنه اذا كانت البرامج الخاصة بالاقليم قد نفذت بصورة فعالة في مقر المنظمة، فان نوعية التنفيذ وتأثيرات هذه البرامج ستتحسن كثيرا لو عاد المكتب الى العمل من داخل الاقليم"(١).

١-٧ ولاحظ المجلس "اهتمام حكومة جمهورية مصر العربية باستئناف تقديم مرافق استضافة المكتب الاقليمي". و"أعرب المجلس، بصفة عامة، عن تقديره لهذا العرض". وفي الوقت ذاته، فانه لم يرغب في استبعاد دراسة أي عرض آخر قد تقدمه أية حكومة أخرى في اقليم الشرق الأدنى، ورأى أنه من المرغوب فيه استشارة الحكومات الأخرى بخصوص هذا الموضوع. وطلب الى المدير العام أن يتخذ التدابير اللازمة لاجراء هذه المشاورات(٢)."

١-٨ وبحث المجلس "بعض التقديرات الأولية المرتبطة باعادة فتح المكتب في الاقليم والتي تتعلق باعادة الموظفين ومن يعولونهم، وشراء الأثاث والمعدات "(٣). وفي هذا الصدد لاحظ المجلس "أن المدير العام سيتشاور مع الحكومات التي سبق أن قدمت مساهمات طوعية لنقل المكتب الى روما فيما اذا كانت توافق على استخدام حصتها من الرصيد غير المستخدم في اعادة المكتب الى الاقليم"، و "وافق المجلس على أن يقدم المدير العام اليه اقتراحا كاملا بشأن اعادة المكتب الى الاقليم، لعرضه على المؤتمر العام في دورته الخامسة والعشرين في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٩"(٤).

ثانيا - التطورات

٢-١ وتنفيذا لتوصيات المجلس، استشار المدير العام حكومات اقليم الشرق الأدنى للتأكد من رغباتها، بما في ذلك استعداد أي منها لاستضافة المكتب الاقليمي للشرق الأدنى

---

(١) الفقرة ٢٠٧ من الوثيقة CL 94/REP .
(٢) الفقرة ٢٠٨ من الوثيقة CL 94/REP .
(٣) الفقرة ٢٠٩ من الوثيقة CL 94/REP .
(٤) الفقرة ٢١٠ من الوثيقة CL 94/REP .

وتحمل الالتزامات القانونية والمالية المترتبة على ذلك. وأكدت نتائج المشاورات عدم وجود أى حكومة أخرى فى الاقليم تعرض تقديم مرافق استضافة المكتب الاقليمى للشرق الأدنى سوى جمهورية مصر العربية.

٢-٢ وأجرى المدير العام أيضا مشاورات مع الدول الأعضاء فى الاقليم التى سبق أن قدّمت مساهمات مالية طوعية لنقل المكتب الى روما فى عام ١٩٧٩ بشأن الافراج عن حصتها من الأموال غير المستخدمة من مساهماتها لاستخدامها فى المساعدة فى تمويل اعادة المكتب الاقليمى للشرق الأدنى الى الاقليم، اذا قرر المؤتمر ذلك. ولم تسفر هذه المشاورات عن أى رد ايجابى.

٢-٣ وفى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٩، أوفد المدير العام بعثة الى القاهرة للحصول على معلومات وافية عن طبيعة وحجم المساهمة التى تعتزم الحكومة المصرية تقديمها لكى يستطيع المكتب الاقليمى استئناف أعماله. وأحاطت ذات البعثة السلطات المصرية علما بطبيعة المساهمة التى يمكن للمنظمة أن تقدمها لهذه العملية. وقد وافقت السلطات المصرية على التوقيع على مذكرة تفاهم تحدد التزاماتها وتاريخ موءكد لانهاء أعمال تجديد المبانى (٣١ مايو/ أيار ١٩٩٠)، وسوف يتيح هذا التوقيت اعادة فتح المكتب الاقليمى فى الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠.

ثالثا - الخيارات

٣-١ لقد أعربت الدول الأعضاء فى الاقليم عن رغبتها فى اعادة المكتب الاقليمى للشرق الأدنى الى الاقليم. وعرضت جمهورية مصر العربية استضافة المكتب فى القاهرة مرة أخرى. وعلى ذلك، فان أمام المؤتمر خيارين للنظر فيهما واتخاذ قرار بشأنهما:

(أ) ابقاء المكتب الاقليمى فى روما ،
(ب) اعادة المكتب الاقليمى الى القاهرة، مصر .

٣-٢ ولا يستدعى الخيار الأول أى تغيير فى الوضع، فى حين يقتضى الخيار الثانى التزامات مالية من المنظمة والبلد المضيف على النحو الوارد فى الفقرات التالية.

رابعا - النتائج المرتبطة بالميزانية والمالية

٤-١ فى حالة أن يقرر المؤتمر اعادة نقل المكتب الاقليمى الى القاهرة، مصر، وبعد مراعاة البنود الواردة فى مذكرة التفاهم التى وقع عليها مؤخرا من جانب السلطات المصرية والمنظمة، فان النتائج المرتبطة بالميزانية والمالية ستكون على النحو التالى :

ألف – ما تتحمله المنظمة

(١) الوظائف الجديدة : رغم أن من غير المقرر انشاء وظائف مهنية جديدة، فان هناك حاجة الى ٢٧ وظيفة اضافية من وظائف الخدمة العامة (شؤون العاملين ، الحسابات والكتبة، وكتبة الاختزال، والطابعين على الآلة الكاتبة وغيرهم). وقد أدرجت هذه الوظائف الجديدة فى برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١. وهذه الوظائف أساسية لضمان اضطلاع المكتب بمهامه على أفضل وجه. ويصل مجموع عدد موظفى الخدمة العامة، بالاضافة الى الاحدى عشرة وظيفة الموجودة، الى ٣٨ وظيفة فى مقابل ٥٨ وظيفة قبل اقفال المكتب الاقليمى فى القاهرة. وبالنظر الى انخفاض التكاليف فى القاهرة، وأن هذه الوظائف سوف تشغل تدريجيا فى خلال الفترة المالية، لن تكون هناك حاجة الى تخصيص اعتمادات اضافية فى برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ من أجل تغطية تكاليف انشاء وظائف الخدمة العامة الجديدة المقترحة.

(٢) نقل موظفى المكتب الاقليمى للشرق الأدنى من روما : تقدر التكاليف غير المتكررة، اللازمة لنقل موظفى المكتب الاقليمى للشرق الأدنى، العاملين حاليا فى المقر الرئيسى فى روما، ومن يعولونهم، ويبلغ عددهم ٣٣ شخصا، الى القاهرة، مصر بنحو ٣٥٠ ٠٠٠ دولار. وتشمل هذه التكاليف قيمة بطاقات السفر، وبدل الاستقرار فى مقر العمل، وتكاليف نقل وشحن الأمتعة المنزلية.

(٣) الأثاث والمعدات : تقدر التكاليف غير المتكررة، اللازمة لشراء وشحن الأثاث المكتبى، وخزانات المحفوظات والسجلات، والمركبات وأجهزة الاتصال والمعدات الأخرى، بنحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار.

(٤) نفقات التشغيل : سوف تحدد نفقات التشغيل فى المقر بالقاهرة للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ فى ضوء التاريخ الذى ينتظر أن يبدأ فيه المكتب فى مباشرة أعماله هناك. ومن المتوقع عند بدء أعمال المكتب فى القاهرة قرب نهاية عام ١٩٩٠، أن تكون الوفورات فى اعتمادات الميزانية كافية لتغطية التكاليف غير المتكررة المذكورة البالغة ٩٥٠ ٠٠٠ دولار. بيد أنه لابد، فى الفترات المالية التالية، من تخصيص اعتمادات فى الميزانية لتغطية التكاليف للفترة المالية بأكملها لوظائف الخدمة العامة الجديدة، ونفقات التشغيل العامة المتكررة والتى تشمل المرافق، وصيانة المبانى، والأثاث، والمعدات، والمركبات، ونفقات التشغيل المتنوعة الأخرى. ومع ذلك يقدر أن تبقى الاعتمادات الكلية فى الميزانية على نفس المستوى المقترح للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١.

باء – ما ينتظر أن يتحمله البلد المضيف

تجديد المبانى : نظرا لعدم شغل هذه المبانى لفترة طويلة بعد اقفال المكتب الاقليمى فى القاهرة، هناك حاجة الى اجراء بعض التعديلات والتغييرات والاصلاحات الكبيرة فى هذه المبانى قبل اعادة شغلها. وفى ضوء ما ورد فى مذكرة التفاهم، من المنتظر بالتالى من الحكومة المصرية، وحسبما عرضت، أن تتحمل جميع التكاليف ذات الصلة. وتشمل عملية تجديد المبانى، علاوة على الاصلاحات والتجديدات، شراء وتركيب وحدة امدادات المياه وما يرافقها من أنابيب جديدة، والتوصيلات الكهربائية الجديدة، ولوحة توزيع التيار الكهربائى، والعدادات والتوصيلات، وتوفير مكان مناسب لوقوف السيارات.

خامسا – الاستنتاجات

٥–١ منذ أول يونيو/حزيران ١٩٨٠ ظلت الخدمات الخاصة باقليم الشرق الأدنى تقدم من روما. وعلى الرغم من المعوقات نفذت البرامج بصورة فعالة وبناءة من المقر الرئيسى. بيد أنه فى ضوء رغبة الدول الأعضاء المعنية بأن يعود المكتب الاقليمى الى الاقليم، وبالنظر الى أن نوعية التنفيذ وتأثيرات هذه البرامج ستتحسن كثيرا لو عاد المكتب الى العمل مرة أخرى من داخل الاقليم، يطلب من المؤتمر النظر فى الاقتراح بعودة المكتب الاقليمى الى القاهرة والموافقة عليه. ويتضمن الملحق (باء) مشروع قرار بشأن اعادة المكتب الاقليمى للشرق الأدنى الى القاهرة، مصر، مقدم للمؤتمر للموافقة عليه.

المرفق ألف

قرار رقم ٧٩/٢٠
بشأن المكتب الاقليمي للشرق الأدنى

ان الموءتمر ،

مقتنعا تمام الاقتناع بالحاجة الى تنشيط التعاون المثمر والمتناسق فى حقل الأغذية والزراعة ، بما فى ذلك مصايد الأسماك والغابات، بين جميع بلدان اقليم الشرق الأدنى ،

معترفا بالمساهمات الماضية التى قدمها لهذه الغاية المكتب الاقليمى للشرق الأدنى فى مقره الحالى ،

معربا عن قلقه العميق لأن عمليات المنظمة فى اقليم الشرق الأدنى ، وخاصة عمليات المكتب الاقليمى للشرق الأدنى ، قد تضررت بشكل خطير منذ شهر أبريل/نيسان ١٩٧٩ ،

مقرا بمسوءولية الموءتمر فى تقرير انشاء المكاتب الاقليمية للمنظمة وتحديد أمكنتها وتغييرها ،

معتبرا مبدئيا أن آراء بلدان أى اقليم حول مقر مكتب المنظمة الاقليمى يجب أن تكون لها أهمية رئيسية ،

متجاوبا ومتعاطفا مع آراء غالبية الدول الأعضاء فى اقليم الشرق الأدنى ،

متمتعا فى درس المعلومات المفصلة والموضوعية المقدمة من المدير العام فى الوثيقة C 79/25-Rev.1 .

معتبرا أنه قد يكون من صالح جميع البلدان الأعضاء فى الظروف الحاضرة ، وخاصة بلدان اقليم الشرق الأدنى ، ايجاد حل يحترم مصلحة جميع الدول الأعضاء ، ويعطى فى الوقت ذاته الاعتبار اللازم لآراء غالبية الدول الأعضاء فى اقليم الشرق الأدنى ،

(١) يقرر اقفال مقر المكتب الاقليمى للشرق الأدنى فى القاهرة ، منذ الآن والى أن يقرر الموءتمر خلاف ذلك ،

(٢) يطلب من المدير العام أن يحدّد، وفقا لتقديره المطلق، ماهى النشاطات الاقليمية للمنظمة فى الشرق الأدنى التى يجب ايقافها فى هذه الظروف، وماهى تلك التى يجب الاستمرار فيها من مكان آخر أو أمكنة أخرى، وخاصة فى سائر بلدان الاقليم والمقر الرئيسى فى روما، بحسب ماهو ملائم وعملى ،

(٣) يطلب أيضا من المدير العام أن يتخذ جميع الاجراءات لتنفيذ هذا القرار وفقا لأنظمة المنظمة، بما فى ذلك انهاء خدمات الموظفين من فئة الخدمة العامة المعينين محليا، والاحتفاظ بسائر الموظفين أو انهاء خدماتهم أو اعادة توزيعهم بحسب الحاجة، وسحب واعادة توزيع التجهيزات والمعدات، ونقل محفوظات المكتب الاقليمى للشرق الأدنى وودائعه المصرفية الى المقر الرئيسى للمنظمة فى روما ،

(٤) يقبل مع التقدير العرض الكريم الذى تقدمت به الدول الأعضاء فى الاقليم لتمويل التكاليف الاضافية الناتجة عن تلك الاجراءات، بتقديم مبلغ مليون دولار أمريكى على أساس طوعى بشكل حساب أمانة يديره المدير العام ،

(٥) يجيز للمدير العام، بغية تنفيذ تلك الاجراءات، أن يجرى التعديلات اللازمة فى ميزانية البرنامج العادى المقررة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ والمخصصة لتغطية نشاطات المكتب الاقليمى للشرق الأدنى وسائر النشاطات الاقليمية للمنظمة فى الشرق الأدنى، وذلك بالاضافة الى الأموال الطوعية المشار اليها فى الفقرة ٤ أعلاه ،

(٦) يدعو جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك التى فى اقليم الشرق الأدنى، الى أن تقدم تعاونها الكامل للمدير العام، ولموظفى المنظمة، وللدول الأعضاء المعنية، لتأمين تنفيذ هذا القرار بشكل ميسّر وفعال، وخاصة فى الفترة الموءقتة التى ستنقضى الى أن تكون جميع الاجراءات التى يرى المدير العام وجوب اتخاذها قد أعطت كامل نتائجها .

(صدر فى ١٩٧٩/١١/٢٨)

المرفق باء

مشروع قرار مرفوع للمؤتمر

عودة المكتب الاقليمي للشرق الأدنى
الى القاهرة، مصر

ان المؤتمر

اذ يستذكر القرار ٧٩/٢٠ بشأن المكتب الاقليمى للشرق الأدنى ٠

واذ يشير بالتقدير الى أن برامج وأعمال المنظمة الاقليمية قد نفّذت، منذ اقفال المكتب الاقليمى فى القاهرة، بطريقة فعالة من خلال التنسيق والتعاون اللازم بين المكتب الاقليمى والوحدات الفنية والادارية فى المقر الرئيس ٠

واذ يتفق مع وجهات النظر التى أبدتها الدول الأعضاء فى اقليم الشرق الأدنى وصادق عليها المجلس فى دورته الرابعة والتسعين بأنه رغم تنفيذ البرامج الخاصة بالاقليم بطريقة فعالة من المقر الرئيسى خلال السنوات العشر الماضية، فان نوعية تنفيذ البرامج وتأثيراتها ستتحسن اذا عمل المكتب الاقليمى، مرة أخرى، من داخل الاقليم ٠

واذ يلاحظ أن التكاليف التى تتحملها المنظمة لاعادة المكتب الى الاقليم يمكن تغطيتها من الاعتمادات المخصصة للمكتب الاقليمى للشرق الأدنى فى برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ ٠

واذ يرحب بالعرض الكريم المقدم من حكومة جمهورية مصر العربية لاستئناف توفير مرافق استضافة المكتب وموافقتها على تحمل تكاليف تجديد مبانى المكتب القديمة فى القاهرة على النحو الذى أكدته مذكرة التفاهم التى وقعت مؤخرا ٠

١ - يقرر اعادة فتح المقر الرئيسى للمكتب الاقليمى للشرق الأدنى فى مبانيه القديمة فى القاهرة، مصر، فى أسرع وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك أول سبتمبر/ أيلول من عام ١٩٩٠ ٠

٢ - يطلب الى المدير العام اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وانهاء المفاوضات مع حكومة جمهورية مصر العربية لضمان تنفيذ أعمال تجديد مبانى المكتب بصورة كاملة وكافية بمقتضى جدول زمنى يتفق عليه الجانبان لاتاحة الفرصة للبدء فى اعادة فتح المكتب فى موعد لا يتجاوز أول يونيو/ حزيران ١٩٩٠ ٠

٣ - يرخص للمدير العام، لكى يمكن تنفيذ هذه التدابير، باجراء التعديلات اللازمة فى برنامج العمل والميزانية المعتمد للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ فيما يتعلق باعادة فتح المكتب فى القاهرة .

٤ - يدعو جميع الدول الأعضاء، ولاسيما دول اقليم الشرق الأدنى، الى التعاون بصورة كاملة مع المدير العام وموظفى المنظمة، والدول الأعضاء المعنية لضمان تنفيذ هذا القرار بطريقة هادئة وفعالة .

(صدر فى ... نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٩)